ورشات العمل

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

PSR

دائرة السياسة والحكم

نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار:
بين خياري الانتخابات العامة ونظام الحصص

النائب عباس زكي و النائب عماد الفالوجي

عقدت ورشة العمل الخاصة بموضوع "الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار: بين خياري الانتخابات العامة ونظام الحصص" في مقر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٠٤. حضر الورشة عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين والمهتمين إضافة إلى أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد ترأس الجلسة د. خليل الشقاقي مدير المركز، وقدم كل من النائب السيد عباس زكي عضو المجلس التشريعي وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والنائب السيد عماد الفالوجي عضو المجلس التشريعي ومستشار الرئيس لشؤون المواصلات والاتصالات مداخلتين رئيسيتين حول الموضوع، ثم فُتح باب النقاش.

تقديم

د. خليل الشقاقي: يثير موضوع الشراكة في صنع القرار العديد من التساؤلات التي تشغل تفكير الكثيرين من المراقبين لمستقبل العلاقات الفلسطينية الداخلية، والتي ما تزال دون إجابة أو تحديد لطبيعة مساراتها واتجاهاتها. جاء هذا اللقاء من أجل استجلاء واستيضاح مختلف الآراء والتوجهات أكثر منه لقاء لتسجيل مواقف على هذا الطرف أو ذلك. فهل تنطبق الشراكة على قطاع غزة فقط، أم على الضفة الغربية، أم على الاثنين معا؟ وهل هناك حق فيتو لهذا الطرف دون ذلك؟ أم سيكون هناك اتفاق على إيجاد آليات لصنع القرار؟ وهل نفكر بشراكة من خلال حكم الشعب؟ أم شراكة من خلال نظام للحصص، وعليه ما هو عدد الحصص التي ستصبح من حق كل طرف؟

لاستيضاح ذلك استضفنا كل من السيد عماد الفالوجي القادم من غزة، وطلبنا منه الحديث عن موقف حماس وليس الحديث باسم حماس ولكن نتوقع منه أن يكون على إطلاع على مواقف الحركة، بسبب قربه من هذه الواقع، أو ربما مشاركته في اللقاءات مع الاتجاه الإسلامي. نأمل منه أن يضعنا في صورة المواقف والاتجاهات المتعلقة بالشراكة وإلى أين تسير هذه الاتجاهات.

والضيف الآخر، هو السيد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الذي سيتحدث باسمها، ونأمل منه أيضا أن يطلعنا على مواقف الحركة، وموقف الرئيس ياسر عرفات من جانب، أما الجانب الآخر الذي سيتحدث حوله فهو مفهوم الشراكة لدى حركة فتح؟ وأين يسير الحوار بينها وبين حماس؟ و ما هو الحل الأمثل برأي حركة فتح للوصول إلى الشراكة؟

المداخلات

النائب عباس زكي: لا شك أننا في حركة فتح نؤمن بتعدد الرؤى والأحزاب، لأن الحركة حركة تحرر وتحتاج إلى كل القوى والإرادات، لذلك فالحركة لا تريد أن تخسر أي قطاع من قطاعات الشعب الفلسطيني. فكانت هناك محاولات مستمرة للوصول إلى صيغ موحدة في الجانب الميداني والعملياتي على الأقل، وفعلا كانت م. ت. ف الجامع لكل القوى والاتجاهات الفلسطينية.

النائب عباس زكي: عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح منذ العام ١٩٨٩ ولغاية الآن، وعضو في المجلس الثوري لحركة فتح منذ العام ١٩٧٠ ولغاية الآن، عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس. عمل في سلك التدريس بين العام ١٩٦٣-١٩٦٧. شغل العديد من المواقع داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعتمد ممثلا للمنظمة في جمهورية اليمن الديمقراطية، ومديرا عاما لدائرة العلاقات القومية والدولية. شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية ممثلا لـ م. ت. ف وترأس وفد م. ت. ف للحوار مع حماس في العام ١٩٩٠. حاصل على ليسانس حقوق من جامعة دمشق. ويعمل الآن مفوضاً للعلاقات الخارجية في حركة فتح.

النائب عماد الفالوجي: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وزير البريد والاتصالات منذ العام ١٩٩٦-٢٠٠٢. يعمل مستشارا للرئيس لشؤون الاتصالات والمواصلات منذ عام ٢٠٠٢. حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإدارة من جامعة العالم الأمريكية وماجستير في الهندسة المدنية من جامعة جمهورية أوكرانيا. شارك في مؤتمرات إقليمية ودولية حول تطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محليا وعربيا ودوليا. له عدد من المؤلفات والمقالات المنشورة في الصحف المحلية والعربية والدولية.

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

ورشات العمل

تقييم مرحلي لخطة خارطة الطريق

د. صائب عريقات

نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/roadmapev.pdf

ولكن مع ظهور الحركات الإسلامية وعلى الأخص حماس والجهاد الإسلامي، وبعض التيارات الأخرى التي رفضت الانضمام إلى م . ت . ف مع قيام عملية السلام من مدريد إلى اوسلو تراجع اهتمام حركة فتح حتى بتنظيمها وبمحاولة التوصل مع حماس إلى أية شراكة . وأخيرا مع فشل مشروع السلام الذي قادته حركة فتح، إلى جانب قيام الانتفاضة عام ٢٠٠٠، استأنفت الحركة محاولاتها من اجل الاتفاق مع حركة حماس في خطاب سياسي واحد، أو أية صيغة تتضمن وقف كل الاجتهادات المتعارضة .

أعتقد أن موقف حركة حماس بعد اغتيال الشيخ احمد ياسين اختلف عما كان عليه الحال قبل الاغتيال، إذ كانت هناك جفوة ونوع من الاستعداد فسره البعض بسعي حماس لتكون البديل لحركة فتح، رغم إعلانها أكثر من مرة أنها لن تكون بديلاً ولن تنقلب على أحد، بل كان موقفها عدم المشاركة في برامج م . ت . ف طالما ليس هناك تفعيل جدي وحقيقي لمؤسسات وبرامج المنظمة . أما بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين وخروج الآلاف من الجماهير للتضامن مع الحركة في معظم الدول العربية والإسلامية، مع عدم غرور الحركة بهذا التضامن معها، فقد تبين لنا ماهية موقفها . حينها شاركت حماس في وفد مشترك من المنظمات على الساحة السورية بشخص موسى أبو مرزوق إلى جانب السيد طلال ناجي من القيادة العامة، والسيد زياد النخال من حركة الجهاد الإسلامي، ليكونوا ضمن الوفد الرسمي لمنظمة التحرير في القمة العربية، وأكدت على ضرورة الوحدة الوطنية والتأكيد للعالم أننا كفلسطينيين موحدين وغير مختلفين .

تأسيسا على هذا الموقف، ولأن ظروف المرحلة لا تحتمل المزايدة، إذ أن كل الفصائل تحت الضرب بقياداتها وكوادرها، وحتى ياسر عرفات الذي قاد التسوية مع إسرائيل والمحاصر والمعزول حتى من "أولاده" الذين يعلنون انتهاء مرحلته، فلا يمكن لأحد ولأي طرف منا أن يدعي أنه يحمي الآخر، وهذا ما يؤكد قول الشهيد كمال عدوان "مرفوضون لا رافضون" . يعني ذلك أن الجميع يجب أن يدرك حاجته للوحدة الوطنية، وأنا اعتبر اغتيال الشيخ احمد ياسين هو استهداف للجميع، وهذا ما أكده موشيه يعلون من استمرار إسرائيل في عمليات الاغتيال، الأمر الذي أكده موفاز أيضا من ضرورة قتل عرفات وحسن نصر الله، إضافة إلى تصريحات شارون الأخيرة حول أن الرئيس عرفات ليس آمنا في كرسيه . هذا الخطر على الحالة الفلسطينية يشبه الوضع في عام ١٩٣٦ حينما استهدفت بريطانيا الثوار فنهض الكل واتحد لحماية الثوار والمناضلين، ولذلك أرى أن هذا الخطر المحدق بنا جميعاً يتطلب التخلي عن إتباع الوسائل القديمة والبالية والتي تعتمد على نظام الحصص "الكوتا" . وهذا الرأي، هو تأكيد على صدق موقف حركة فتح من ضرورة المشاركة واللقاء مع حركة حماس، ولكن دون أن تستأثر فتح وحماس بقيادة الشعب الفلسطيني، بل يجب إشراك كافة الفصائل الاتجاهات والكفاءات من أبناء شعبنا .

لقد آن الأوان لنا جميعا أن نتوقف وننظر للأمور نظره جدية وتقييمية، فإسرائيل لم تعد ذلك الخصم القوي فقد بدأت بتدمير كل شيء لها في العالم، فقد أسقطت حكومة محمود عباس التي دعمها كل العالم بما فيه الولايات المتحدة . أضف إلى ذلك أن الرئيس ياسر عرفات والمنتخب من الشعب الفلسطيني محاصر رغم دوره الحيوي في عملية السلام منذ بداياتها . ثم أخيرا سياسة بناء جدار الفصل العنصري التي رفضها كل العالم، ومؤخرا اغتيال الشيخ احمد ياسين .

هذا التشخيص للواقع ومع استنفاذ كل فرص الحل السلمي، يتوجب علينا إتباع سياسة جديدة والقيام بانتفاضة جديدة ضد هذا الواقع من خلال عقلية جديدة بعيدة عن كل الحسابات الفئوية . فمسألة انسحاب إسرائيل من غزة ليست بالطرح الجديد، فقد عرضها -وبضعف مساحتها- رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، على الرئيس ياسر عرفات، والوثائق تؤكد ذلك، وتم رفضها . ثم عرضها شامير عبر "شاوشيسكو"، وكذلك طرح حاييم رامون الخروج من غزة وبسرعة، وأيضا في عهد إسحاق رابين قال بصددها : "لنخرج ولتذهب غزة إلى البحر" . إذن غزة ليست إنجازا ضخما . إنما هناك إجماعا إسرائيليا على الانسحاب من غزة مقابل حصولهم على تنازلات في الضفة الغربية : القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، التمسك بالمستوطنات، والسيادة على الضفة الغربية سواء في الجو أو البر أو على المعابر الدولية . وهذا الإجماع مرتبط بما جرى في العراق فتستطيع إسرائيل القول أن احتلالها لفلسطين ليس آخر احتلال في العالم بل هناك دولة عظمى ودول أوروبية ديمقراطية تحتل العراق . ويحاول الجانب الإسرائيلي المقارنة بين همجية الاحتلال الأمريكي للعراق وبين احتلاله لفلسطين على اعتبار انه الأقل عنفا وهمجية .

هذه صورة المشهد في المنطقة وفي العالم، وإسرائيل تريد الانسحاب من غزة فقط إرضاء للولايات المتحدة قبل بدء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نهاية هذا العام . من هنا أدعو كل الفصائل بما فيها حماس إلى عدم اختزال نضالها في غزة، وإنما في فلسطين والقدس عنوانها، كما أدعو إلى ضرورة الابتعاد عن نظام الحصص البائد والابتعاد أيضا عن عُقَد التميز .

وأشير في هذا الجانب، أننا في القوى الوطنية ومنظمة التحرير في مدينة رام الله قمنا بإعداد برنامج وطني يستند إلى ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعدم القبول بأية تكتلات استيطانية في الضفة وغزة، والتأكيد على حق العودة استنادا للقرار ١٩٤ . وتضمن هذا البرنامج : الثوابت والاستراتيجيات، آليات العمل، والوضع الداخلي الفلسطيني ما له وما عليه . ونحن في حركة فتح خلال اجتماع المجلس الثوري للحركة في شباط الماضي وضعنا برنامجا سياسيا واضحا يؤكد على الوحدة الوطنية، وتشكيل لجان للحوار مع كل القوى الفلسطينية وكذلك مع القوى الإسرائيلية .

وللإجابة على سؤال حول ما هو الأسلوب الأمثل لاعتماد الشراكة الوطنية هل هو نظام (الكوتا) الحصص، أم بواسطة صندوق الانتخاب؟ أقول أن الانتخابات هي الحل الأمثل، ولكن ليس لدينا سيادة، ولا نستطيع إجراء الانتخابات، إلى جانب عدم وجود رؤية سياسية واضحة، إلى جانب غياب قانون للأحزاب . نعم أؤكد أنه من الظلم أن يبقى الشعب الفلسطيني محكوم من شريحة لا تمثل سوى ٨٪ من مصالحه، وهنا ننتظر في حركة فتح رد حركة حماس على البرنامج الذي تقدمنا به إليهم حتى نصل إلى حل ومقاربة ما في ظل عدم إمكانية إجراء هذه الانتخابات .

وبالعودة لعام ١٩٩٠ ، فقد قمت بإجراء مفاوضات مع حماس ووافق أبو عمار على نتائجها ، وكذلك وافق عليها وفد حماس المكون آنذاك من السيدين إبراهيم غوشة ومحمد نزال ، إلا أن حماس عادت وتراجعت في آخر لحظة . وهذا الأمر يؤكد على الايجابية لدى حركة فتح في الحوار والتوصل إلى نتائج .

ولكن في ظل تعثر المشروع الوطني الفلسطيني ، أعلن باسم الحركة بأن استنهاض الأمة والشعب الفلسطيني يوجب عليها التخلي عما كان سببا في حدوث أزمات وكوارث لحقت بشعبنا الفلسطيني ، لذلك فنحن في فتح ننتظر رد حماس خلال الأيام القادمة لنرى ما الذي تريده الحركة . وأود أن أطلعكم على أن وفد حركة فتح للحوار الذي عاد من سوريا حمل رسائل ايجابية ، كما أن إبراهيم أبو النجا وزياد أبو عمرو نقلا إلي أخبارا جديدة حول إمكانية التوصل إلى نتائج للحوار الوطني الإسلامي . وأؤكد مرة أخرى أننا في حركة فتح ليس لدينا أية تحفظات على أي مشروع إصلاحي شامل بما في ذلك إجراء الانتخابات البلدية كلما أمكن ذلك ، وإجراء الانتخابات في كل الإتحادات والنقابات ، إلى جانب إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية إذا توفرت الظروف المناسبة لإجرائها . وأعلن أن الأمور وصلت إلى حد التململ حتى داخل حركة فتح ، ولهذا فقد طالبنا بعقد مؤتمرات للحركة بأي شكل من الأشكال ، المهم أن تخرج من العقم الذي أصاب الحياة الداخلية فيها ، ذلك العقم الذي أعاق ومنع قيام وحدة وطنية في ظل الحصار المفروض على القيادة والشعب .

النائب عماد الفالوجي :

سأبدأ من حيث انتهى الأخ عباس زكي حول الحوار مع الحركة الإسلامية وموقف حماس منها . تعتبر حماس الفصيل الأكبر في المعارضة الفلسطينية ، بل أنها تمثل الشارع السياسي الإسلامي في فلسطين ، وموقف الحركة إذا له تأثير على مجمل العمل السياسي الفلسطيني . المفاوضات بين فتح وحماس قديمة منذ العام ١٩٩٠ . ويجب القول أن منهج الحركتين منهجان متناقضان ، إلا أنها تشكلان الرافعة الحقيقية للديمقراطية في فلسطين ، لأن الديمقراطية كما أعرفها هي وجود قوتان أو أكثر تتنافسان بشدة للوصول إلى السلطة والحكم . فتجربة الانتخابات في النقابات والاتحادات والبلديات تؤكد هذه الحقيقة . فإما أن تفوز حماس في الانتخابات بفارق بسيط عن فتح ، وإما أن تفوز فتح بفارق بسيط عن حماس أيضا . فعلى هذا الأساس من التنافس ننظر إلى موقف حماس ورؤيتها السياسية للمرحلة القادمة ، فهل هناك تغير في موقف حماس؟ وهل هناك تطوير في أدائها؟ وهل يمكن لحماس أن تبدأ كما بدأت فتح وتنتهي كما انتهى تطور فتح السياسي؟ أؤكد أن مواقف حماس الحالية ليست جديدة وليس هناك أي تغير في مواقفها ، بل أنها لم تقم حتى هذه اللحظة ببلورة جديدة لمواقفها السياسية المعتدلة .

وتأكيدا على ما سبق ، فإن حماس في عام ١٩٩٤- وكنت من الناطقين بإسمها__ تقدمت بوثيقة سياسية وافقت خلالها على قيام دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس خالية من الاستيطان ، وبدون شروط إسرائيلية ، والإفراج الكامل عن الأسرى والمعتقلين ، وعدم إعطاء إسرائيل أية ضمانات أمنية ، ولكن من حق إسرائيل أن تحفظ أمنها من خلال طرف ثالث بالطريقة التي تريدها . بل أن حماس ذهبت أبعد من ذلك عندما وافقت على قيام دولة فلسطينية على أية أراضٍ فلسطينية يتم تحريرها دون اتفاق مع إسرائيل .

وبالعودة إلى التاريخ قليلا والحوار الذي حدث بين حماس وفتح في عام ١٩٩٠ ، فقد كنت رئيسا لمكتبها الإداري ، وكان الحوار يتركز حول انضمام حماس إلى م . ت . ف ، فقد وافقت حماس على الانضمام بشروط :

أولاً : إعادة النظر في ميثاق م . ت . ف لأننا لم نشارك في إعداده .

ثانياً : عدم الالتزام بقرارات المجلس الوطني السابقة .

ثالثاً : التمثيل الحقيقي للقوى في الساحة الفلسطينية .

وبالنسبة للشرطين الأول والثاني فقد وافقت حركة فتح عليهما ، ولكن بقيت الإشكالية الثالثة والتي ما زالت حتى الآن تفرض نفسها ، وهي كيفية التمثيل . اقترحنا على حركة فتح ثلاثة طرق للتمثيل : الطريقة الأولى الانتخابات العامة وهي مستحيلة ، والثانية أن نتفق على أية بقعة في العالم نجري عليها انتخابات تكون مقياس لحجم القوى ، والطريقة الثالثة هي اعتماد آخر نتائج انتخابات للاتحادات والنقابات التي جرت في الضفة وغزة . ووافقت فتح على الطريقة الأخيرة . وبعد ذلك تم تشكيل لجنتين منفردتين من حماس وفتح قامتا بدراسة نتائج هذه الانتخابات ، وتبين من دراسة لجنة حركة حماس أن نصيب حركة حماس ٤١٪ من مجمل هذه النتائج . وبعد استبعاد المؤسسات الخاصة للحركتين ، كانت النتيجة النهائية ٤٠٪ هي نصيب حماس من مؤسسات م . ت . ف ، فكان رد فتح إذا كان نصيب حماس ٤٠٪ فماذا سيكون نصيب فتح وباقي الفصائل الفلسطينية الأخرى إلى جانب نصيب المستقلين . ثم بعثت برد الحركة أكدت فيه ثانية أن حصة حماس ٤٠٪ وفتح ٤٠٪ وباقي الفصائل ٢٠٪ فكان رد فتح سلبياً . وفي إحدى جولات المفاوضات وافق بعض أطراف فتح على أن يكون نصيب حماس ٤٠٪ ولكن من نسبة ٢٥٪ التي تمثل حصة الفصائل ، حيث أن المجلس الوطني مقسم إلى أربع كتل : ٢٥٪ مستقلين ، ٢٥٪ مؤسسات ، ٢٥٪ للفصائل ، و٢٥٪ حصة الداخل . ولكن حماس رفضت ذلك وأصرت على حصة ٤٠٪ من كل المؤسسات .

وفي عام ١٩٩٦ لم ترفض حركة حماس مبدأ الانتخابات ، بل امتنعت عن المشاركة فيها لأنها كانت تحت مظلة اتفاق أوسلو ولأن مطلبها كان انتخابات نزيهة ، وهي مازالت على موقفها حتى الآن : انتخابات دون أن تكون مرتبطة بأية اتفاقيات مع إسرائيل .

وللتأكيد على موقف حماس المبدئي من الانتخابات وأهمية المشاركة فيها ، فقد كانت من أكثر الفصائل والقوى مطالبة بإجراء الانتخابات البلدية ، وهو السبب الذي اعتبره البعض كافيا لامتناع السلطة الفلسطينية عن إجراء هذه الانتخابات عندما كانت الظروف سانحة لذلك ، وذلك بسبب تخوفها من فوز حماس في البلديات الرئيسية في الضفة والقطاع ، الأمر الذي يعد إحراجا للسلطة ، كما حصل عندما فازت حماس في انتخابات الغرفة التجارية في مدينة رام الله .

وبالنسبة إلى مواقف حماس من الانسحاب من غزة ، أعتقد شخصيا أنه لا يوجد أي تغيير في مواقفها ، فمشاركة حماس في إدارة قطاع غزة مرتبط بما يقوله شارون حول الانسحاب ، فإذا كان انسحابا من جانب

واحد دون اتفاقيات، ودون اعتراف، فإن حماس تعتبر ذلك اعترافا بالمقاومة والتي تعد نفسها رائدة للمقاومة الفلسطينية، وستعتبر ذلك الانسحاب نتيجة من نتائج المقاومة لا علاقة للسلطة به طالما لم يتم من خلال اتفاقيات مع إسرائيل.

والملاحظ أن هذه التصريحات بدأت تتراجع عندما بدأ الحديث عن أن الانسحاب سيتم من خلال اتفاق أمني وسياسي مع السلطة، حتى لو كان ذلك من خلال طرف ثالث. وعزز ذلك الاعتقاد اللقاءات والاتصالات الأمريكية والفلسطينية والعربية. إلا أن حماس بدأت تدرك ذلك، فالمفاوضات تجري على قدم وساق من خلال تلك الأطراف، لذلك بدأت تصريحات حماس تتوجه نحو المعادلة التالية: إن عمق المشاركة في إدارة القطاع مرتبط بعمق الانسحاب الإسرائيلي، وإذا كان الانسحاب دون مفاوضات أو اتفاق أمني تشارك حماس في الإدارة، أما إذا كان عكس ذلك فلن تشارك حماس ولن تكون جزءا من عملية سياسية أمنية مع إسرائيل.

ولكن البعض يعتبر أن هناك مرونة في موقف حماس من حوار القاهرة؟ أرى أن حماس وباقي حركات المقاومة الإسلامية أدركت أهمية التعامل مع التطورات الدولية وخاصة ما تعلق منها بموضوع الإرهاب الدولي. فالولايات المتحدة تنظر لحماس والجهاد على أنهما منظمتان إرهابيتان، ويجب محاربتها، لذلك فإن هدف حماس هو: أنها تريد شراء الوقت حتى تمر العاصفة، وهي تريد أيضا أن تكسب مصر والسعودية، وأن لا تحرج الدول التي تستضيفها كسوريا، من هنا جاءت المرونة التي يتكلم عنها البعض خلال حوار القاهرة.

وأريد التأكيد أن الكاسب الوحيد من حوار القاهرة هي حماس، فقد استُقبل وفد حماس استقبالاً رسميا في القاهرة. وبعد ذلك استطاعت الحركة أن تجري اتصالات عربية وأوروبية لعبت دولة قطر دورا فيها، وهذه الاتصالات فتحت لحماس آفاق جديدة دون أن تبدل أو تغير من مواقفها الرسمية.

وحول دور الشيخ الشهيد أحمد ياسين، فقد كانت مواقفه واضحة وجريئة، فقد شارك في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني لأول مرة، لكنة رفض أن يشارك مرة أخرى، ولكن السلطة اعتبرت ذلك تغييرا في مواقفه من المشاركة. فعندما ذهبت أنا وأبو الأديب لدعوة الشيخ أحمد ياسين للمشاركة في تلك الاجتماعات مرة ثانية قال: " لا تتوقعوا أن تشارك حماس مشاركة سياسية كاملة وفاعلة دون أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة "، واعتقد أن هذا هو موقف حماس الرسمي، فلن تشارك أو تتحول إلى حزب سياسي طالما أن الاحتلال قائم على الأرض الفلسطينية.

ولكن بعد استشهاد الشيخ ماذا حدث؟ لقد تحول مركز الثقل في صنع القرار في حركة حماس من الداخل إلى الخارج. فقد كان وجود الشيخ في فلسطين يعطي حماس قوة وثقلاً، ولكن تحول هذا الثقل والوزن بعد استشهاد الشيخ إلى الخارج مع تعيين خالد مشعل قائدا عاما للحركة ورئيسا لمكتبها السياسي، لاعتبارات مختلفة منها أن الحركة في الداخل قابلة للتأثر وللضغط، وأن القيادة في الخارج أقدر على رؤية الصورة بوضوح وشمولية أكثر.

نعم، كان وجود الشيخ أحمد ياسين يعني أن قرار حماس يصنع هنا في فلسطين، الأمر الذي كان يعطي إمكانية التعامل والتعاون معها بشكل أفضل. ولكن بعد الاستشهاد وانتقال الثقل إلى الخارج برزت الصعوبة في التعاطي مع الحركة. كان الشيخ كذلك يمثل الوسطية داخل حماس وغيابه أفقدها ذلك التميز. وعندما أقول الاعتدال والوسطية في حركة حماس فإنني أعني الاعتدال في أسلوب الطرح وليس في مضمونه، والمتتبع لمضمون تصريحات د. عبد العزيز الرنتيسي وهو من الصقور ود. إسماعيل هنية وهو من الحمائم يجد أن المضمون واحد. وبالتالي سنرى في المرحلة القادمة قدرة قيادة حماس الجديدة على تجاوز غياب الشيخ والمحافظة على وحدتها وقوتها.

وحول ما تطرق إليه الأخ عباس زكي بشأن الحوار الأخير بين حماس والفصائل فإنه يشكل منعطفا مهما جدا، ولكن ذلك يأتي بسبب الظروف الراهنة، وضغط الشارع، إلى جانب الضغوط الدولية مما اضطر الحركة إلى اتخاذ بعض المواقف التكتيكية لفترة زمنية محددة. ولكن جوابا على ما ينتظره الأخ عباس زكي من رد لحماس على الوثيقة التي قدمها لها، أعتقد برأيي الشخصي أن حماس لن تقدم ورقة متكاملة، فعادة ما ترسل حماس مبادئ عامة وتبني رؤيتها وردها على رد الطرف الآخر، ولكن بالتأكيد سيكون ردا رافضا، فهي تقبل ٩٩٪ وترفض ١٪ وعليه تكون النسبة الأخيرة هي التي تنسف النسبة الأولى أي ٩٩٪. وبرأيي كان يجب أن نبدأ بحصر القضايا المتفق عليها، وهي كثيرة إذ تشكل أكثر من ٩٠٪، ونبدأ بتنفيذها. ولكن حماس كانت ترفض هذا الطرح، وكانت تتمسك بنسبة ١٠٪ المختلف عليها وهي المقاومة، وترفض الباقي.

النقـــاش :

د. خليل الشقاقي :

دعني أسأل إذا كانت عملية صنع القرار داخل حماس قد انتقلت بعد اغتيال احمد ياسين من الداخل إلى الخارج، ما الذي يمكن توقعه بعد خروج إسرائيل من قطاع غزة خاصة في ظل حالة الشرذمة الحالية في حركة فتح، وحالة الانهيار والتفكك التي تعاني منها السلطة الفلسطينية مقابل الصعود في حركة حماس؟ هنا أيضا أتساءل: في حال بدأت إسرائيل في الانسحاب من قطاع غزة بعد ستة شهور، فهل يمكن أن يحدث صدام داخلي فلسطيني، خاصة في ظل عدم التوصل إلى اتفاق على كيفية صنع القرار وآليات محددة للشراكة بين فتح وحماس حتى موعد الانسحاب؟

النائب عباس زكي :

أولا: بالنسبة لانتقال مركز الثقل في صنع القرار لدى حركة حماس من الداخل إلى الخارج، فقد سهّل ذلك من عملية الحوار أكثر بسبب أن الجغرافيا الخارجية تفرض على حماس وغيرها مراعاة ظروف وسياقات هذه الجغرافيا، أي مراعاة الدول التي تستضيفها، وبالتالي قد تحدث مرونة أكثر في مواقفها، والدليل على ذلك فإن الفصائل الفلسطينية ومنها حماس الموجودة في سوريا تم التضييق عليها. وعليه فوجود مركز صنع القرار في حماس في الخارج لن يمنح الحركة ميزات بل يفرض عليها قيودا خاصة في ظل ما يسمى بمكافحة الإرهاب في المنطقة والضغط الأمريكي على الدول التي تستضيف الحركات الإسلامية التي توصف بالإرهابية. لذلك

أتوقع إن تستجيب حماس لبرامج ومقاربات كانت ترفضها أو كان لديها عليها شروطاً وتحفظات معينة عليها .

ثانياً : يجب أن نبحث في القضايا المشتركة التي عليها اتفاق وإجماع داخلي فلسطيني كمقاومة الجدار الفاصل والمواجهة الميدانية للسياسات الإسرائيلية وبناء المستوطنات ، إلى جانب مقاومة الحصار . كل هذه القضايا لا يمكن لأي فصيل فلسطيني أن يتهرب من المشاركة في معالجتها والإسهام كل حسب إمكانياته وقدراته ، وأن نبتعد عن القضايا الخلافية ذات الطابع الأيديولوجي .

وتعقيبا على رأي عماد الفالوجي حول أن حماس وفتح فقط تشكلان العنوان للشعب الفلسطيني ، فإنني أختلف معه ، فكليهما بحاجة للإصلاح من الرأس حتى أخمص القدمين . وتوضيحا لما جرى في حوار ١٩٩٠ فلم أكن على علم أن عماد الفالوجي كان رئيسا للمكتب الإداري لحركة حماس ، فعندما طلبنا من حماس (محمد نزال ، إبراهيم غوشة ، وعبد الله الحوراني) ترشيح أسماء لقائمة المستقلين في المجلس الوطني الفلسطيني سخرت منا الجبهتان الشعبية والديمقراطية على اعتبار انه لا يجوز إلغاء الآخرين من منظمات شعبية وقوى وفصائل يسارية وإسلامية غير حماس ، إلى جانب الكفاءات الأخرى من الشعب الفلسطيني ، خاصة وان كل الفصائل لم تنجز مشاريعها الوطنية فلماذا كل هذا؟ إن العمل على القضايا المشتركة ، وتلمس احتياجات الناس هو القاسم المشترك الذي يجب التركيز عليه ، فخلال جولتي في طولكرم وقلقيلية وجدت أن لا علاقة لهذه القيادة بهذا الشعب بسبب المعاناة وعدم الاهتمام بمتطلباته واحتياجاته .

وللإجابة على سؤال د . الشقاقي حول إمكانية حدوث صدام داخلي فلسطيني بعد انسحاب إسرائيل من القطاع ، أرى أنه إذا كان انسحاب إسرائيل من غزة سيحدث فتنة ، فيجب علينا الدعوة ليلا ونهارا إلى مؤتمر دولي على غرار مؤتمر مدريد حتى تكف إسرائيل عن ذلك . ثم إنني شخصيا ضد ما يسمى بالإدارة وكل من يتحدث عنها مشبوه ، ولكن في نفس الوقت لا نمنع إسرائيل من الانسحاب من غزة ، ولكن دون أن يترتب علينا أي استحقاق أمني أو سياسي . فإذا حدث الانسحاب الكامل والشامل فلن تحدث مشكلة لأنه ستجري انتخابات لكل المؤسسات والبلديات وما تفرزه الانتخابات سيحترمه الجميع .

النائب عماد الفالوجي :

للإجابة على سؤال ماذا لو صدق شارون وانسحب بعد ستة شهور ، وأنا شخصيا لا أعتقد ذلك ، فإنني من خلال الحوار الذي تمّ ، وبعد الاستماع إلى كل المواقف ، أؤكد أنه لن تحدث هناك فتنه أو اقتتال داخلي لأن الذي صان الوحدة الوطنية خلال السنوات الماضية قادر على حمايتها في هذه الظروف وفي المستقبل . كما أنني أؤكد أن حماس كان باستطاعتها إفشال السلطة عند قيامها عام ١٩٩٤ ، ولكن لم يكن لديها الرغبة في ذلك . ولكن لديها برنامج وكانت تعتقد وما زالت أن برنامج السلطة يتعارض مع برنامجها ، ورغم ذلك فإن موقف حماس صريح وواضح بأنها لن تأخذ أي قرار بالدخول في مواجهة مباشرة مع السلطة ، ولن تسمح بقيام حرب أهلية ولن تسعى للسيطرة عليها . ولكن يبقى الأمر منوطاً بالسلطة : فإما أن تستعيد زمام المبادرة وتعزز من سلطتها ووجودها وتسد الفراغ القائم حاليا أو الذي سيقوم في حال انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ، عند ذلك لن تحدث أية تطورات كبيرة ، وإما أن تتآكل السلطة من داخلها ولن يكون لحماس دور في ذلك؟ وهذا هو الخيار الأخطر .

السيد داوود تلحمي :

هناك شعور بوجود نوع من التعاطي مع المرحلة وكأنها مرحلة صراع على النفوذ والسلطة ، وبصراحة من هنا تأتي الخطورة . فليس لدينا خيار الحرب الأهلية ، فأي صراع يأخذ طابع العنف هو انتحار للجميع وهذا ما يسعى إليه شارون عندما طرح خطته للانسحاب من غزة . كما أنه يريد إشغال كل القوى الفلسطينية في إدارة القطاع في الوقت الذي لم ننجز فيه استقلالنا ومشروعنا الوطني . لذا يجب التركيز على الوحدة الوطنية والتخلص من الشعور بإمكانية سيطرة طرف أو فصيل على قطاع غزة . لأن آخر استطلاع قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لم يعط أي فصيل نسبة ٤٠٪ ، بل أعطى ٣٠٪ لفتح وقوى م . ت . ف ، و٣٠٪ لحماس والحركات الإسلامية ونسبة ٣٥٪ للمستقلين .

وأضيف أيضا أنه لو جرت انتخابات بلدية في غزة بعد الانسحاب ، فيمكن إجراء انتخابات مماثلة لعدد من البلديات في الضفة بحيث تشكل قيادة عامة تتحمل مسؤولية الشعب الفلسطيني . وبعد الاستقلال فإن الحزب أو الفصيل الذي يحسم الانتخابات سيشكل الحكومة ، أما الآن فيجب تأجيل الصراع على الحكومة أو الوزارات إلى حين إنجاز استقلالنا التام .

د . عزمي الشعيبي :

من خلال تجربتي حيث كنت ضمن لجنة الحوار التي كانت يقودها عباس زكي في الخارج ، وكمراقب خلال الفترة السابقة وحتى الآن ، أستطيع القول بأن كل الحوارات بين فتح وحماس كانت تأخذ طابعا تكتيكياً . لم يكن هناك قرار استراتيجي لدى الطرفين للالتقاء ، فالخطاب العام للثورة الفلسطينية هو خطاب استخدامي مزدوج ، فنحن قد استمعنا لخطاب عباس زكي وحركة فتح ، فليس هناك خطاب حقيقي يستخدم الحوار بشكل شفاف . ويأتي ذلك في إطار أن برنامجي فتح وحماس متناقضان إلى حد الوصول إلى البرنامج البديل : برنامج حماس ضد الحلول السلمية وبرنامج فتح مع الحلول السلمية ، فالتنافس ليس على فكرة الشراكة بل هو تنافس إحلالي واستبعادي لطرف على حساب الطرف الآخر .

ولكن رغم ذلك ، هل انسحاب إسرائيل من غزة سيؤثر على موقف حماس من فكرة الشراكة؟ أرى أن حماس امتازت بفكرة المرونة المبدئية ، ولكن في نفس الوقت لديها حسابات المصلحة لأن ذلك هو الذي يحدث فكرة التوازن بين المرونة والاستناد إلى الأيديولوجية ، الأمر الذي أعطى حماس صفة الوسطية . فالمبدئي لديها انه إذا ارتبط الانسحاب الإسرائيلي من القطاع بعملية سياسية فلن تشارك ، والمرن أنها لن تقاتل ضد السلطة إذا حدث الانسحاب باتفاق أمني مع إسرائيل ، والمصلحة لدى حماس أنها لن تترك كل شيء للسلطة في قطاع غزة .

أما على صعيد الحوار الوطني الفلسطيني ، فهناك حوار يقوده إبراهيم أبو النجا وزياد أبو عمرو تحت اسم لجنة المتابعة الوطنية ، وهذا الحوار مازال

في إطار العلاقات العامة ولاستهلاك الرأي العام، والحوار الثاني وهو الحقيقي هو الذي أرسله الرئيس ياسر عرفات من خلال محمد دحلان وهو برأيي الحوار الجدي مع حركة حماس.

أما ما يخص الوضع الداخلي لحركة فتح في هذه الظروف السيئة، حيث الرئيس عرفات محاصر وهو الذي يتحكم بنسبة ٩٠٪ على مستوى اتخاذ القرار داخل فتح، فسيكون مطلبه الأول هو أن يرفع عنه الحصار، وهذا موقف ضعف في حساباته عندما يدخل في حوار مع حماس. أيضا انعكس موقف الضعف هذا في موقف السلطة من الانسحاب من غزة، فالطرف الإسرائيلي يقول أنه ليس لديه شريك فلسطيني وهو موقف تكتيكي الهدف منه جر الطرف الفلسطيني لطلب هذه الشراكة حينها يفرض الطرف الإسرائيلي الشروط التي تحقق مصالحه. وهذا ما ظهر في خطاب احمد قريع أمام المجلس التشريعي حيث قال أننا ضد العمليات التي تستهدف المدنيين وان مبادرة شارون تشكل فرصة. أضف إلى ذلك فإن مصر دخلت كوسيط على خط المفاوضات بين السلطة وإسرائيل فيما يتعلق بالانسحاب من غزة. إذن الانسحاب سيتم باتفاق أمني–سياسي بين إسرائيل السلطة ولو كان ذلك الاتفاق عن طريق طرف ثالث.

بناء على ذلك، فإن العلاقة بين الطرفين حماس وفتح ستتأثر بهذا الانسحاب، ولكن لن يحصل اقتتال داخلي فلسطيني. وبرأي فإن حماس ستحسب مصلحتها مرة أخرى وستدخل في هدنة جديدة. ولكن ماذا ستطلب حماس مقابل ذلك وما هي شروطها للمشاركة؟ أعتقد هنا أنها ستطلب أولا إجراء انتخابات بلدية فور انسحاب إسرائيل، وستظهر وكأنها تدافع عن حقوق الشعب، ولن يعارضها أحد، وبعد ظهور نتائج هذه الانتخابات تؤخذ ويقاس بها وزن كل طرف على كل المستويات.

السيد هاني المصري :

رغم أنني لا أملك نفس الثقة التي يتحدث بها عماد الفالوجي حول استبعاد قيام حرب أهلية، إلا أن ذلك يتوقف على بقاء أو تغير بعض العوامل. فدخول السلطة كشريك في اتفاق أمني مع إسرائيل قبل انسحاب الأخيرة من غزة يؤثر على إمكانية حدوث صدام داخلي. كما أنه ليس من البساطة استبعاد السلطة وأجهزتها ومؤسساتها من الشراكة في إدارة القطاع في حال انسحاب إسرائيل دون اتفاق، وهو ما يعتبره البعض انتصارا للمقاومة. كما أن ثبات موقف الإدارة الأمريكية من الرئيس ياسر عرفات يحد من إمكانية حدوث صدام داخلي لأنه يشكل قاسما مشتركا مع حماس. بمعنى أنه إذا دخلت السلطة كشريك سياسي وأمني مع إسرائيل حال انسحابها من غزة ستزيد فرص وأشكال الصراع أو الاقتتال، ولكن إذا استمر استبعاد الشريك الفلسطيني فلن يحدث هناك اقتتال أو صراع داخلي فلسطيني.

وبرأي فان المخرج الوحيد للوضع الراهن، هو إجراء الانتخابات رغم الإقرار بصعوبة إجرائها، لأنه بدونها لن يحدث أي تغيير سواء في الأشخاص أو السياسات أو البرامج. وأؤكد أن الاتفاق على إجراء الانتخابات أسهل وأيسر بكثير من الاتفاق والتوصل إلى نتائج من خلال الحوار. وأعتقد أن المخرج لحركة حماس لكي تدخل في النظام السياسي الفلسطيني الشرعي هو في دخولها الانتخابات وفوزها بنسبة لا بأس بها وعندها يمكن ترويضها.

ولكنني أختلف مع عماد الفالوجي الذي لا يعتقد بوجود تغير في مواقف حماس، و أرى عكس ذلك، حيث أن قيادة الحركة أصبحت مستهدفة فقد قتل أحمد ياسين والرنتيسي مهدد، وبعد ذلك قد تصل الاغتيالات لقادة حماس في سوريا، واعتقد أيضا أن قيام حماس بعملية استراتيجية ردا على اغتيال احمد ياسين سيغير كل قواعد اللعبة.

كما أن الخلاف حول الشراكة في صنع القرار لا يقف عند مسألة الحصص، أو نسبة ٤٠٪. فقبل اغتيال احمد ياسين وصلت النسبة المطالب بها من احد قادة حماس إلى ٧٠٪، وهذا يدلل على صعوبة الاتفاق مع حماس في المستقبل. لكن لا يجب أن نضع اللوم كله على حماس وحدها، فالنظام السياسي الفلسطيني هو أيضا غير قابل للانفتاح على الآخرين، وحتى داخل حركة فتح لم يستطع هذا النظام أحداث مشاركة حقيقية قابلة للاستمرار والتطور.

النائب زياد أبو زياد :

برأي أن مبادرة شارون للانسحاب من غزة هي مناورة وتغطية على العملية الجارية لاستكمال بناء جدار الفصل العنصري واستكمال العمل بالمخطط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وفعلاً فقد تراجع الاهتمام الدولي حول الجدار والاستيطان بعد إعلان شارون عن خطته للانسحاب من غزة.

و للرد على هذه المناورة يجب العمل على إطلاق مبادرة وطنية شاملة للإصلاح حتى نتخلص من كل المظاهر السلبية والمأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يكون هدفها إحداث إصلاح جذري وحقيقي داخل مؤسسات السلطة وداخل المجتمع الفلسطيني، والوسيلة الناجحة لذلك الإصلاح هي الانتخابات. وبخصوص الشراكة الوطنية الإسلامية اعتقد أن أية شراكة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس هي إنقاذ للأخيرة، وأن من مصلحة حماس أن تتواضع كثيرا وتتسم بالمرونة الكافية للوصول إلى اتفاق للشراكة مع م. ت. ف.

السيد عدنان عودة :

أطلب من الأخ عباس زكي أن يوضح لنا عن أي الاتجاهات داخل حركة فتح تعبر المواقف والآراء التي تحدث عنها حول مفهوم الشراكة والإصلاح الداخلي. وفي موضوع الانسحاب من غزة أرى أن هناك العديد من السيناريوهات المحتملة منها، مثلا : أن يسلم شارون قطاع غزة لمحمد دحلان دون الاتفاق مع السلطة، أو أن يسلم شارون قطاع غزة لمحمد دحلان وبالاتفاق مع حماس، أو أن تنسحب إسرائيل من غزة دون قيد أو شرط.

كما أريد التنويه إلى حقيقة وجود إجماع بين كثير من الآراء حول أن السلطة في حالة انهيار، وأن هناك قلة متنفذة تعمل لصالحها وليس لصالح الشعب، ولذلك لا أتمنى أن تدخل حماس هذه اللعبة وتلوث نفسها. وللخروج من هذه الأزمة ينبغي إجراء انتخابات حتى يحدث التغيير الذي ترفضه تلك القلة المستفيدة من هذا الواقع.

النائب دلال سلامة :

أرى أن هدف إسرائيل من الانسحاب من غزة هو الخروج من المأزق الدولي

والتهرب من استحقاقات خطة خارطة الطريق، بمعنى حل القضية الفلسطينية اعتمادا على خطة شارون بدلا من حلها على أساس الشرعية الدولية. وفي موضوع الشراكة الوطنية الإسلامية، أعتقد أنه لا يجب أن تحتكر حماس وفتح هذه الشراكة فقط، بل يجب التأكيد على مبدأ التعددية بكل أطيافها، من خلال مشاركة واسعة لكل القوى، ويترافق ذلك مع إجراء انتخابات عامة.

د. حازم الشنار :

بداية يجب التأكيد على ضرورة عدم تناول الشراكة الوطنية-الإسلامية كردة فعل على مشروع شارون للانسحاب من غزة، وكأنها كعكة نريد تقاسمها. بل يجب النظر إليها على أساس الخروج من المأزق الذي تعيشه الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وذلك بمشاركة حماس في مؤسسات م.ت.ف وإعادة هيكلة هذه المؤسسات. وبخصوص الانتخابات ينبغي عدم اعتماد مبدأ الانتقائية في اختيار مجال ونوعية هذه الانتخابات ولا اختيار توقيتها، بل يجب أن تكون شاملة وعامة.

السيدة خديجة أبو علي حباشنة :

لا أتفق مع الرأي الذي يقول بأن الانسحاب من قطاع غزة هو بسبب المقاومة، رغم أن لها دور في ذلك. كما أنني اشك في مسألة الأيديولوجيا والعقيدة كموجه لحركة حماس. و مثال ذلك، فقد كانت حماس دائما ضد مشاركة النساء في تنفيذ العمليات الاستشهادية، ولكن عندما نفذت امرأة عملية قامت بتبنيها. اعتقد أن هناك ضغطا من الشارع الفلسطيني باتجاه المطالبة بضرورة توقف حماس عن تنفيذ عمليات استشهادية، لأن هناك ثمنا سياسيا دفعه الشعب بسبب استراتيجية حماس في المقاومة. وأرى أيضا أنه على م.ت.ف أن تستعيد زمام المبادرة وأن يكون هناك حوار مع حماس، ولكن مع اخذ حقائق التاريخ عند الحديث عن نسب التمثيل لكل فصيل.

السيد أديب زيادة :

بالنسبة لموقف حماس من الانسحاب من غزة، فقد صرح احمد ياسين قبل اغتياله أن الحركة على استعداد أن توقف عملياتها انطلاقا من غزة إذا انسحبت إسرائيل من طرف واحد. وبالمقابل فلا يوجد وحدة قرار داخل حركة فتح وهي الطرف المقابل لحركة حماس.

النائب عباس زكي :

بعد الاستماع إلى مناقشات ومداخلات الأخوة، أود التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات في غزة بعد انسحاب إسرائيل منها، فلماذا يتحمل الشعب الفلسطيني في غزة الفساد والترهل الموجود في الضفة الغربية. ولكن أريد التأكيد أن الموضوع لا يتوقف على مسألة التمثيل والحصص، وإنما قد يتطور الأمر إلى مرحلة من مراحل الاقتتال الداخلي، وهنا اختلف مع اطمئنان الأخ عماد الفالوجي حول عدم قيام اقتتال داخلي، فوصول حماس إلى السلطة في غزة دون شريك هو بمثابة استباحة للدم الفلسطيني، وستكون سيطرة حماس على قطاع غزة مبررا لاستمرار إسرائيل بإبادة وقتل الشعب الفلسطيني هناك.

وحول سؤال عدنان عودة بشأن تعدد الآراء والاتجاهات داخل حركة فتح، أؤكد له أن الموقف الذي أعلنته هو موقف الحركة الرسمي وموقف اللجنة المركزية للحركة، وأعلن أننا في محاولة لإعادة استحضار الحركة وتنظيمها، وأتعهد أمامكم بأن تكون فتح بالاتجاه الصحيح وسيكون ذلك قريباً.

وردا على تساؤل د. الشعيبي حول وجود نوعين من الحوار، وأن الحوار الحقيقي هو ذلك الحوار الذي يقوده محمد دحلان بتوجيه من الرئيس عرفات، أؤكد أن الرئيس نفى ذلك خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية، وأن محمد دحلان ليس القناة للحوار ولن يكون.

النائب عماد الفالوجي :

لقد وضحت أن الحرب الأهلية هي خيار استراتيجي إسرائيلي، لذلك أدركت حماس ذلك وتحملت الأذى الكثير منذ اوسلو ولم تدخل في مواجهات حقيقية مع السلطة. رغم أن إسرائيل كانت تضغط على السلطة من اجل أن تضرب حماس، إلا أن حماس كانت تبادر وتضرب إسرائيل بدل الدخول في مواجهات ضد السلطة. وأعتقد أن الصراع الذي سيحدث بعد انسحاب إسرائيل من غزة سيكون داخل السلطة نفسها وداخل حركة فتح وليس بين فتح وحماس. فقد تكون حماس استثمرت الخلافات داخل السلطة لصالحها وعملت على تعزيز نفوذها وانتشارها، وبالتالي زيادة الالتفاف الجماهيري حولها. ولكن يجب التمييز بين دعم الجماهير وبين قوة التنظيم لحركة حماس. فقد تقلص دعم الجماهير للحركة قبل الانتفاضة وأصبحت تعتمد على تنظيمها فقط، ولكن عندما تعثر مشروع السلطة ارتفعت شعبية وجماهيرية الحركة، مع الإشارة إلى أنه عند قيام السلطة باستعادة حضورها وسيطرتها فإن حماس ستعود للضمور مرة أخرى.

وأريد أن أوضح تفسير حركة حماس لاستطلاعات الرأي، فمن المعروف أن حركة حماس حركة سرية، وبالتالي فإن تفسيرها لنتائج الاستطلاعات يكون كالتالي : أن نسبة ٣٠٪ التي حصلت عليها فتح في آخر استطلاع ما للرأي العام، وهي الحزب الحاكم، ليست مؤكدة. ولكن نسبة ال ١٧٪ مثلا التي حصلت عليها حماس هي نسبة مؤكدة باعتبارها تنظيما سريا، فالذين صوتوا لصالح حماس بالتأكيد هم يعنون ذلك. أما بالنسبة لـ ٣٥٪، وهي نسبة المستقلين، فهم بالتأكيد ليسوا من أنصار حركة فتح، لأنهم لو كانوا كذلك لاختاروها وهي الحزب الحاكم وذات التنظيم العلني. ولكن هؤلاء المستقلون ليس من المؤكد أنهم لن يصوتوا لحماس، وإذا حدث فستحصل الحركة على نسبة ٢٠٪ من ٣٥٪، وهذا ليس رأيي أنا، بل أنا ناقل لموقف حماس.

أما فيما يتعلق بموضوع البديل، أقول أن حماس هي البديل، ومن حقها أن تكون بديلا لان أي حزب هدفه الفوز بالحكم. وأنا أعيب على قادة حماس قولهم بأنهم ليسوا بديلا لفتح، ويجب أن تكون حماس البديل، ولكن عبر وسيلة الانتخاب فقط. وهنا أؤكد أن حماس لن تشارك في الانتخابات القادمة إذا بقيت نفس الشروط القائمة، إلا إذا شكلوا حزبا سياسيا خاصا.

وفي موضوع الحوار، أؤكد أن أكثر المستفيدين من الحوار هي حركة

حماس، ولكن المشكلة لدى الطرف الآخر، أي داخل فتح والسلطة. ففي أحدى المرات طلب مني الشيخ احمد ياسين، وقد كنت آنذاك داخل السلطة، أن أقدم له رأيي حول كيفية تعامل حركة حماس مع تعدد قنوات الحوار والوفود التي تحاور الحركة وكلها من داخل حركة فتح. ففي موضوع العمليات العسكرية، وهو موضوع خطير، جاء إلى الشيخ احمد ياسين أربعة وفود رسمية، وكلها جاءت بمواقف متباينة: فالأول أجاز للحركة العمليات فقط داخل الخط الأخضر، والثاني أجازها داخل لناطق عام ١٩٦٧، الثالث رأى بوجوب تجنيب المدنيين الإسرائيليين واستهداف العسكريين أينما كانوا، أما الوفد الرابع فقد منع العمليات العسكرية كلها وأكد على عدم إطلاق أية رصاصة، بمعنى أن تعدد الآراء داخل فتح قد افشل الحوار.

وبالنسبة للتغير الذي تحدث عنه بعض الأخوة، أقول أن ذلك التغير هو تغير تكتيكي فقط بسبب التطورات الدولية في موضوع الإرهاب والضغوط التي تواجهها الدول التي تستضيف الحركات التي تصنفها الولايات المتحدة بأنها منظمات إرهابية.

وحول نسبة الـ٧٠٪ التي تحدث عنها الأخ هاني المصري، أؤكد أن تلك النسبة لها ما يبررها فحماس الآن تعيش حالة من النشوة، فعندما ذهبت إلى سوريا التقيت ببعض قادة حماس هناك وطرحت عليهم ضرورة المشاركة في حوار القاهرة، فكان رد احد قادتهم: من نحاور؟ و أين الطرف الآخر؟ نحن لا نرى أي طرف نحاوره؟ أنظر كيف يلهث العالم كله يلهث وراءنا، وحتى حركة فتح أصبحت إلى جانبنا.

وكرد على هذا الرأي سألت موسى أبو مرزوق حول إمكانية السماح لحماس بالحكم فيما لو حصلت على نسبة تؤهلها للحكم في فلسطين؟ فأجاب بالنفي، وبأن الاعتقاد داخل حركة حماس بأنه ليس مسموحا لها بالحكم والسيطرة حتى لو حصلت على نسبة ٩٥٪ من أصوات الشعب الفلسطيني، وأن هذا القرار هو قرار عربي ودولي وليس قرارا إسرائيليا. وحسب رأيي الشخصي فإن حماس الآن مسموح لها أن تشارك فقط بنسبة ٢٠٪ من وزنها الحقيقي.

تأسس **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية** في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة ورشات المركز المتعلقة بالدستور.

تم إجراء هذه الورقة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور في رام الله

Konrad-Adenauer-Stiftung

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين
تليفون: ٢٩٦٤٩٣٣(٠٢)
فاكس: ٢٩٦٤٩٣٤(٠٢)

e-mail: pcpsr@pcpsr.org
http://www.pcpsr.org

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية:

القضايا الخلافية في
مشروع دستور الدولة الفلسطينية
عزيز كايد
نيسان (أبريل) ٢٠٠٤
http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2004/azizkayed.pdf

النظام الانتخابي الفلسطيني وتأثيره
على النظام السياسي والحزبي
عدنان عودة
آذار (مارس) ٢٠٠٤
http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2004/adnanodeh.pdf